بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الي ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الي ضرورة اسهل منها
وذلك ليس بممتنع والجواب اني اسلم لك بان الحمل على طللا اولي لانه ظاهر فانما
يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف تعين ان اسلم لك اجاب عن تقلهم لا اسلم ان صاحب
الحال طللا بل هو ضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طللا اولي من جعله الضمير
المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولي من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع
المم هذا الجواب بانه انما يثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما
اذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولي لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال
(احدهما ضبعان في تثنية ضبع المونث وضبعان للمذكر يعني ان المونث من الضباع
يقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال ضبعان بكسر اوله وسكون ثانيه
وزيادة الف ونون في اخره فاذا ارادوا تثنيتهما غلبوا المونث لخفة حروفه على
المذكر فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان
المذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات
وضباع وهو سهو فرق الحكما بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة
عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها
اي وقت شا يسمى ذهولا او سهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم
كسب جديد يسمى نسيانا ولا يجتمع الليل والنهار لقايل ان يقول ان اراد لا
يجتمعان فمسلم لا يفيد ولان المراد بقولنا ان يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الاحكام لكذا صح
وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع وضابطها في الشرح يقع التغليب بدون هذا
الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا والمراد وعشرة ايام بلياليهن لكن انث لتغليب الليالي واقول هذا الضابط
انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا ثم نقتضي
التغليب في هذه الاية انه لا اختصاص لتغليب المونث على المذكر بتينك المسئلتين
لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه
ففعل العبد مستند الي الله تعالى من جهة الايجاد والي العبد من جهة الكسب وحقيقته
ان صرف العبد قدرته وارادته الي الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق
والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور
الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا وقد مضى زيادة يعني في الجملة
الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها
نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر
الافعال انما كون اثباته نفيا فان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم فان اثبات الكود
اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشي نفيه بل في كاد زيد

يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو
صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك
لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول فيه ايضا ان قصدوا
ان نفي الكود اي القرب فيما كاد اخوهم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف
يكون نفي الشي اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون
بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ من انتفا ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان
ما قربت من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجي مع قولك ما كاد زيد
يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفايه وبعد انتفا القرب منه فتكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفايه وانتفا
القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفا الشي في وقت وثبوته في وقت اخر وانما
التناقض بين ثبوت الشي وانتفايه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون
خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبت مضمون خبر
كاد بعد انتفايه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم
وما قربوا منه اشارة الي ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا
ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب
الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا فقولك ما كاد زيد وما كاد يسافر فلنا بنفي مضمون خبر كاد
على انتفايه وعلى انتفا القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفايه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن
قال ان نفي كاد اثبات قوله احدهما ان الزمخشري قال في اوليك سيرحمهم الله تقدم
كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين قوله الثاني
قال بعضهم في ستجدون تقدم هذا بجميعه في حرف السين قوله تمام العشرين قولهم
في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة
في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو المضاف اليه
فالتعبير حينيذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث
هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح لهذه الحيثية لظهور المراد
ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح
عندهم فالبنا في تخطية الجماعة عليه واه واقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان الخفض
بالظرف دخلا في حقيقته وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المم بالاضافة في قوله
الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر
ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

Copyright © King Saud University